

**بحث محكم**

**عقوبة الدية ومقاصد الشريعة منها**

**إعداد**

**أ. د. صالح بن سليمان بن محمد اليوسف**

**عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم**

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) ﴿١﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) ﴿٢﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) ﴿٣﴾.

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية اختصت من بين الشرائع بالشمول والسمو والعالية والدوام، حتى تقوم الساعة.

فالشريعة الإسلامية كاملة شاملة جامعة مانعة، أنزلها الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم بيضاء نقية، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (٤)، وقال تعالى: ﴿يَسِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (٥).

(١) سورة آل عمران: ١٠٢.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠-٧١، هذه خطبة الحاجة التي علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد أخرجها أبو داود في كتاب النكاح باب خطبة النكاح ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، والترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح ٣/ ٤١٣-٤١٤، وقال: حديث عبد الله حديث حسن، وابن ماجه في كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح ١/ ٦٠٩-٦١٠.

(٤) سورة النحل: ٨٩.

(٥) سورة النساء: ١٧٦.

فما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أكمل الله تعالى له ولأمة الدين، كما قال تعالى:  
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>(٦)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم: "تركتم على بيضاء نقية ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك"<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو ذر رضي الله عنه: "توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يحرك جناحيه في السماء إلا وقد ذكر لنا منه علماً"<sup>(٨)</sup>.

وإن من أهم المقاصد الشرعية تحقيق الأمن، ومن وسائل تحقيقه إقامة الحدود والعقوبات الشرعية التي شرعها الله للعبادة.

والشريعة مبناها وأساسها على مصالح العباد في العاجلة والآجلة، والعدل والرحمة والمصلحة والحكمة كلها فيها.

فكل مسألة خرجت عن ذلك ليست من الشريعة، ولو أدخلت فيها بتأويل، فمرد الأحكام إلى الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا حكم إلا حكمه، ولا علاج إلا بما شرع فهو أحكم الحاكمين، المحيط بمخلوقاته إحاطة تامة، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾<sup>(٩)</sup>، فالله هو الذي يعلم ما يصلح العبد، ويعلم خفايا النفوس، ويعلم علل المجتمع وأمراضه وعلاجه ووسائل شفائه، فكل تشريع أو علاج من عند الله سبحانه وتعالى في منتهى الحكمة والخبرة، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(١٠)</sup>.

ومن أهم الأسباب التي دفعني للكتابة في هذا الموضوع، أهميته وكثرة الحاجة إليه، وكثرة وقوع القتل الخطأ، والحاجة إلى معرفة تقويم الدية في الريالات، وعدم الجمود على المقدر.

(٦) سورة المائدة: ٣.

(٧) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١/ ١٦، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ١٣٦.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ١٥٣، ١٦٢.

(٩) سورة البقرة: ٢٥٥.

(١٠) سورة الملك: ١٤.

## المبحث الأول

### في معنى الدية، والأصل فيها، ومقدارها، وأجناسها

#### معنى الدية:

الدية في اللغة: ودية، فحذفت الواو، فيقال: ودى فلاناً فلاناً، إذا أدى ديته إلى وليه، والدية

واحدة الديات، ويقال: وديت القتل إذا أعطيت ديته<sup>(١١)</sup>.

الدية في الاصطلاح: هي المال المؤدى إلى المحني عليه أو وليه بسبب جنايته.

وقال الجرجاني: الدية المال الذي هو بدل النفس<sup>(١٢)</sup>.

#### الأصل في عقوبة الدية:

الأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٩٢) ﴿١٣﴾.

(١١) انظر: لسان العرب، مادة ودى ١٥ / ٣٨٣.

(١٢) انظر: التعريفات للجرجاني ص ١٠٦، طلبة الطلبة ص ٣٢٧.

(١٣) سورة النساء: ٩٢.



## وأما السنة:

١ - فروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبي صلى الله عليه وسلم: "كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن، وفيه الفرائض والسنن والديات، وقال فيه: وإن في النفس مائة من الإبل" (١٤).

٢ - وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا مائة من الإبل أربعون منها خلفه في بطونها أولادها" (١٥).  
والأحاديث الواردة في وجوب الدية كثيرة، منها: ما سبق ومنها ما سيأتي إن شاء الله تعالى في موضعه. أما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة (١٦).

## الأجناس التي تجب فيها الدية:

اختلف العلماء في الأجناس التي تجب فيها الدية على قولين:

---

(١٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب العقول باب ذكر العقول ٢ / ٨٤٩، وأخرجه النسائي في كتاب القسامة في باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول ٨ / ٥٢، وأخرجه الدارمي في كتاب الديات باب كم الدية من الإبل ٢ / ١١٣، وأخرجه الحاكم في كتاب الزكاة في مستدركه باب زكاة الذهب ١ / ٣٩٥ - ٣٩٧، وأخرجه البيهقي في كتاب الديات في باب دية النفس، وفي باب دية أهل الذمة في السنن الكبرى ٨ / ٨٠، ١٠٠.  
قال ابن عبد البر: وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه التواتر في مجيئه في أحاديث كثيرة. المغني ١٢ / ٥، نصب الراية ٢ / ٣٣٩، إرواء الغليل ٣ / ٢٦٤.  
(١٥) أخرجه أبو داود في كتاب الديات، باب في دية الخطأ شبه العمد ٤ / ١٩٥، وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب كم دية شبه العمد ٨ / ٣٦، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب دية شبه العمد مغلظة ٢ / ٨٧٧، وأخرجه الدارمي في كتاب الديات باب الدية في شبه العمد ٢ / ١١٨، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٢ / ١١، ١٠٣، وأخرجه الدارقطني في كتاب الحدود والديات وغيرها ٣ / ٩٣.  
(١٦) انظر: المغني ١٢ / ٥، الشرح الكبير ٢٥ / ٣٠٩ - ٣١٠.

القول الأول: ذهب الحنابلة وهو رواية عن الإمام أحمد وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية أن:  
الإبل أصل في الدية، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن قدامة وقال: أجمع أهل العلم على أن الإبل أصل  
في الدية، وهو ظاهر كلام الخرقى<sup>(١٧)</sup>.

وبهذا قال الإمام الشافعي في رأيه الأخير، وهو قول طاووس وابن المنذر<sup>(١٨)</sup>.

**أدلة هذا القول:**

**استدل أصحاب هذا القول بما يلي:**

١- روى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبي صلى الله عليه وسلم: كتب لعمر بن  
حزم كتاباً إلى أهل اليمن وفيه الفرائض والسنن والديات، وقال فيه: وإن في النفس مائة من  
الإبل<sup>(١٩)</sup>.

٢- وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قتيل الخطأ شبه العمد قتيل  
السوط والعصا مائة من الإبل، أربعون منها خلفه في بطونها أولادها<sup>(٢٠)</sup>.

**وفي هذين الحديثين نص صريح في أن دية النفس مائة من الإبل.**

٣- حديث الزهري قال: كانت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل  
قيمة كل بعير أوقية، ثم غلت قيمة الإبل فصارت قيمة كل بعير أوقيتين، فما زالت تغلو حتى جعلها  
عمر عشرة آلاف درهم أو أربعمئة دينار.

(١٧) انظر: المغني ١٢/٦، ٩، المقنع والشرح الكبير ٢٥/٣٧١، الإنصاف مع الشرح الكبير ٢٥/٣٦٨، الشرح الممتع على زاد  
المستفاد ١١/٦١.

(١٨) انظر: نهاية المحتاج ٧/٢٩٩، المجموع شرح المذهب ١٧/٤٠٣ وما بعدها.

(١٩) سبق تخرجه ص ٦.

(٢٠) سبق تخرجه ص ٦.

٤- ولأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين دية العمد والخطأ، فغلظ بعضها، وخفف بعضها، ولا يتحقق هذا في غير الإبل، ولو كان غير الإبل أصولاً لجاء فيها التخليط أيضاً، فدل ذلك أن الإبل هي الأصل دون غيرها<sup>(٢١)</sup>.

القول الثاني: ذهب الثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وعطاء وغيرهم إلى أن: أصول الدية الإبل والذهب والورق والبقر والغنم، وقال القاضي: هذه خمسة لا يختلف المذهب فيها، وهذا قول عمر، وفقهاء المدينة السبعة. وهو رواية عن الإمام أحمد<sup>(٢٢)</sup>.

وذهب مالك وأبو حنيفة أن: الدية في ثلاثة أجناس، الإبل والذهب والفضة، وبه قال الشافعي في القديم<sup>(٢٣)</sup>.

### واستدلوا بما يلي:

- ١- ما روي عن عمرو بن حزم في كتابه أن: رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن: وأن النفس المؤمنة مائة من الإبل، وعلى أهل الورق ألف دينار<sup>(٢٤)</sup>.
- ٢- ما روى ابن عباس أن: رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثني عشر ألفاً<sup>(٢٥)</sup>.

---

(٢١) انظر: المعني ١٢ / ٧.

(٢٢) انظر: المعني ١٢ / ٦، الإنصاف مع الشرح الكبير ٢٥ / ٣٦٧، بدائع الصنائع ٧ / ٣٥٥.

(٢٣) انظر: قوانين الأحكام ص ٣٦٤، شرح الدردير: ٤ / ٢٥٠، بدائع الصنائع ٧ / ٣٥٥، المجموع شرح المهذب ١٧ / ٤١٣.

(٢٤) سبق تخرجه ٦.

(٢٥) أخرجه أبو داود في كتاب الديات باب الدية ٤ / ١٨٥. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب دية الخطأ ٢ / ٨٧٨، ٨٧٩. وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب ذكر الدية من الورق ٨ / ٣٩. وأخرجه الترمذي والدارمي والدارقطني وعنه البيهقي كلهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عمر بن دينار عن عكرمة، به والحديث ضعيف، انظر: إرواء الغليل ٧ / ٣٠٤، ٣٠٥.

٣- وروى الشعبي أن عمر جعل على أهل الذهب ألف دينار.

٤- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. أن: عمر رضي الله عنه قام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت، قال: فقوم على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة<sup>(٢٦)</sup>.

والذي دلت عليه النصوص السابقة أن الدية تجب في جنس واحد هو الإبل، وأنها هي الأصل في الدية، وأن ماعدا الإبل من الذهب أو الفضة أو غيرها أبدال تزيد وتنقص، بحسب زيادة قيمة الإبل ونقصها، وليست هذه الأبدال أصولاً ثابتة كالإبل.

وحديث عمرو بن حزم صريح في أن الدية مائة من الإبل، وأن الورق بدلاً منها، وحديث ابن عباس يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الورق بدلاً عن الإبل، والخلاف في كونها أصلاً. وحديث عمرو بن شعيب يدل على أن الأصل الإبل، فكان إيجابه لهذه المذكورات على سبيل التقويم لغلاء الإبل، ولو كانت أصولاً بنفسها، لم يكن إيجابها تقويماً للإبل، ولا كان لغلاء الإبل أثر في ذلك، ولا لذكره معنى، وقد رُوي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الإبل قبل أن تغلو بثمانية آلاف درهم، ولذلك قيل: إن دية الذمي أربعة آلاف درهم، وديته نصف الدية، فكان ذلك أربعة آلاف حين كانت الدية ثمانية آلاف درهم<sup>(٢٧)</sup>.

وهذا يتبين أن: الإبل هي الأصل في الديات لصريح قوله صلى الله عليه وسلم: وإن في النفس مائة من الإبل.

(٢٦) أخرجه أبو داود في كتاب الديات باب الدية كم هي ٤ / ١٨٤، وأخرجه البيهقي في كتاب الديات باب إعواز الإبل ٨ / ٧٧ من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب به، والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٣٠٥.  
(٢٧) انظر المغني ١٢ / ٧.

وكذا سياق سائر النصوص الشرعية التي جاءت في الديات يفيد أن الإبل هي الأصل، وما عداها جاء على سبيل التقويم، ويؤيد ذلك: أن جميع الديات التي دون النفس جاء في النص الشرعي تقديرها بالإبل، فمثلاً الموضحة<sup>(٢٨)</sup>: فيها خمس من الإبل، وفي الهاشمة<sup>(٢٩)</sup>، عشر من الإبل، والمنقلة<sup>(٣٠)</sup>: خمس عشرة من الإبل، وفي كل سن خمس من الإبل، وفي اليد خمسون من الإبل، وفي كل أصبع من اليدين والرجلين عشر من الإبل.... الخ هكذا جاء النص على دية ما دون النفس بالإبل، فدل هذا على أن الأصل في الديات الإبل، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد من أهل العلم.

وبهذا يكون الراجح: أن الإبل هي الأصل في الديات فقط، وهو اختيار ابن تيمية، وهو الصحيح.

### ثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف في اعتبار هذه الأجناس أصلاً، أو عدم اعتبارها عند تسليم الدية. فإذا اعتبرنا كل هذه الأجناس أصولاً، فأى شيء أحضره منها من لزمته الدية سواء كان القاتل أو العاقلة، لزم ولي الدم أخذه، ولم يكن له المطالبة بغيره، سواء كان من أهل ذلك النوع أو لم يكن، لأنها جميعاً أصول في قضاء الواجب، يجزئ واحد منها، فالخيرة لمن وجبت عليه الدية، لا لمن وجبت له، كحصول الكفارة.

---

(٢٨) الموضحة هي التي توضح العظم.

(٢٩) الهاشمة: هي التي توضح العظم وتشممه، فإن هشمته بدون إيضاح ففيها حكومة.

(٣٠) المنقلة: هي التي توضح العظم وتشممه وتنقله عن مكانه.

وإن اعتبرنا إن الإبل هي الأصل خاصة -كما هو الراجح-، فعلى القاتل تسليمها للولي سليمة من العيوب، وأيهما أراد العدول عنها إلى غيرها فللآخر منعه، لأن الحق متعين فيها.

وإن أعوزت الإبل ولم توجد إلا بأكثر من ثمن المثل، فعلى القاتل ثمنها مهما بلغت قيمة الإبل، ولو زادت عن ألف دينار واثنى عشر ألف درهم. وكان رأي الشافعي قديماً ك رأي مالك وأبي حنيفة، يقضي في حالة إعواز الإبل بدفع ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم؛ لأنه كان يعتبر الإبل والذهب والفضة أصولاً كلها، وإذا قلت قيمة الإبل بحسب رأي الشافعي ولم تصل إلى ألف دينار فالولي ملزم بأخذها مهما قلت قيمتها، لأن ما ضمن بنوع من المال وجبت قيمته كذوات الأمثال، ولأن حق الولي يتعين في الإبل دون غيرها، فليس له أن يطالب بأكثر منها<sup>(٣١)</sup>.

### مقدار الواجب من كل جنس:

من الإبل مائة، ومن الذهب ألف دينار والدينار مثقال فتكون ألف مثقال.

ومن الورق، اثنا عشر ألف درهم. ومن البقر مائتا بقرة، ومن الشاة ألفان، ومن الحلل مائتا حلة.

ولم يختلف القائلون بهذه الأصول في قدرها، إلا في الورق، فقال أبو حنيفة وصاحبيه والثوري: قدرها عشرة آلاف درهماً<sup>(٣٢)</sup>.

مقدار الدية بالريالات السعودية:

إذا عُلمت هذه المقادير: نقوم بتقديرها من كل جنس:

(٣١) انظر: المغني لابن قدامة ١٢/ ٩، ٨، المهذب ٢/ ٢٠٩، الدردير ٤/ ٢٥٠، بدائع الصنائع ٧/ ٣٥٥، التشريع الجنائي

الإسلامي لعبد القادر عودة ٢/ ١٧٨.

(٣٢) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٦/ ٧٧، المغني ١٢/ ٧.

أولاً: الإبل: التي هي الأصل - كما سبق -:

فمقدارها من الإبل مائة، سواء كانت الدية مغلظة أو مخففة.

فإذا كانت مغلظة تكون الدية أربعاً: خمس وعشرون بنات مخاض، وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية، وخمس وعشرون بنات لبون، وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة، وخمس وعشرون حقه، وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وخمس وعشرون جذعة، وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة.

وهذه قيمتها اليوم بالريالات السعودية: كالتالي:

فبنت المخاض قيمتها ٢٧٠٠، فتكون قيمة:  $٢٧٠٠ \times ٢٥ = ٦٧٥٠٠$

وبنت اللبون قيمتها ٣٥٠٠، فتكون قيمة:  $٣٥٠٠ \times ٢٥ = ٨٧٥٠٠$

والحقة قيمتها ٤٠٠٠، فتكون قيمة:  $٤٠٠٠ \times ٢٥ = ١٠٠٠٠٠$

والجذعة قيمتها ٤٥٠٠، فتكون قيمة:  $٤٥٠٠ \times ٢٥ = ١١٢٥٠٠$

وبناء على هذه القيم؛ لكل نوع تساوي الدية في هذه الحالة = ٣٦٧٥٠٠ ريال.

وعلى قول من يجعلها أثلاثاً: تكون ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، وهي التي في

بطونها أولادها سواء كانت لها خمس سنوات أو أكثر: وهذه قيمتها كالتالي:

فالخقة قيمتها كما سبق: ٤٠٠٠، فتكون قيمة:  $٤٠٠٠ \times ٣٠ = ١٢٠٠٠٠$

والجذعة قيمتها ٤٥٠٠، فتكون قيمة:  $٤٥٠٠ \times ٣٠ = ١٣٥٠٠٠$

والخلفة قيمتها ٥٧٥٠، فتكون قيمة:  $٥٧٥٠ \times ٤٠ = ٢٣٠٠٠٠$

وبناء على هذه القيم لكل نوع؛ تساوي الدية في هذه الحالة = ٤٨٥٠٠٠

فالحاصل من هذه الدراسة: أن الدية في حالة التغليظ على قول من يرى أنها أرباعاً: ثلاثمائة وسبع وستين ألف وخمسمائة ريال.

وعلى قول من يرى أنها أثلاثاً: تكون أربعمائة وخمس ثمانون ألف ريال، والترجيح بين هذين القولين في التغليظ يكون على حسب الحال التي تظهر للحاكم. ويمكن أن نوحّد الدية في حالة التغليظ بالتوسط بين القولين بالجمع بينهما ثم قسمته على اثنين فنقول:

$$٨٥٢٥٠٠ = ٤٨٥٠٠٠ + ٣٦٧٥٠٠$$

$$٤٢٦٢٥٠ = ٢ \div ٨٥٢٥٠٠$$

فتكون الدية في حالة التغليظ أربعمائة وست وعشرين ألف ومئتين وخمسين ريال.

أما إذا كانت الدية مخففة فهي أيضاً مائة من الإبل، إلا أنها تكون أخماساً: عشرون بنت مخاض، وعشرون بني مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة. وهذه قيمتها:

$$٥٤٠٠٠ = ٢٧٠٠ \times ٢٠ \text{ فتكون قيمة } ٢٧٠٠$$

$$٥٤٠٠٠ = ٢٧٠٠ \times ٢٠ \text{ فتكون قيمة } ٢٧٠٠$$

$$٧٠٠٠٠ = ٣٥٠٠ \times ٢٠ \text{ فتكون قيمة } ٣٥٠٠$$

$$٨٠٠٠٠ = ٤٠٠٠ \times ٢٠ \text{ فتكون قيمة } ٤٠٠٠$$

$$٩٠٠٠٠ = ٤٥٠٠ \times ٢٠ \text{ فتكون قيمة } ٤٥٠٠$$

$$٣٤٨٠٠٠ = \text{تساوي الدية في هذه الحالة}$$

وبناء على ذلك: تكون الدية في حالة التخفيف ثلاثمائة وثمان وأربعين ألف ريال.

هذا إذا جعلنا أن الإبل هي الأصل، وإن لم توجد فتقوم على القول الراجح بل الصحيح.



و إذا اعتبرنا الأجناس الأخرى أصولاً على القول المرجوح، فنقول على النحو التالي:

#### ثانياً: الذهب:

فمقدارها من الذهب ألف مثقال، والمثقال دينار فتكون ألف دينار.

والدينار يساوي أربع غرامات ورّبع غرام.

فتكون قيمة ألف دينار في أربعة ورّبع تحصل الدية من الذهب في الغرامات.

فنقول:  $١٠٠ \times ٤ = ٥٠٠٠$  غرام.

ومن المعلوم أن قيمة الغرام الآن ١٠٠ ريال سعودي، فيكون مقدار الدية  $١٠٠ \times ٥٠٠٠ =$

٥٠٠٠٠٠ ريالاً سعودياً.

#### ثالثاً: الورق:

مقدارها من الورق اثنا عشر ألف درهم، والدراهم الإسلامي زنته سبعة أعشار مثقال، فكل

عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وعلى هذا:

٢٠٠ درهم = ١٤٠ مثقال.

١٤٠ مثقال = ٥٩٥ غرام.

وعليه ١٠٠٠ درهم = ٧٠٠ مثقال.

و ٧٠٠ مثقال = ٢٥٧٥ غرام.

وبناءً على ذلك: ١٢٠٠٠ درهم = ٣٠٨٥٠ جرام، ومقدار الدية بالغرامات وقيمة الجرام

اليوم.

#### رابعاً: البقر:

ومقدارها من البقر مئتا بقرة ثنية

والبقرة قيمتها ٢٨٠٠ ريال، فتكون الدية  $٢٨٠٠ \times ٢٠ = ٥٦٠٠٠٠$  ريال.

### خامساً: من الغنم

ومقدارها من الغنم ألفا شاة، والشاة قيمتها ٦٠٠ ريال، فتكون الدية  $٦٠٠ \times ٢٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠٠$  ريال.

### سادساً: من الحلل<sup>(٣٣)</sup>:

ومقدارها من الحلل مثنا حلة، وقيمة الحلة اليوم ١٠٠ ريال، وقد تزيد قليلاً أو تنقص، فتكون الدية  $٢٠٠ \times ١٠٠ = ٢٠٠٠٠$  ريال.

قيمة الحلل اليوم بالنسبة لهذه القيم السابقة تعتبر تافهة، مما يؤكد أن الأصل في الديات الإبل. هذه القيم التي ذكرت الذهب والفضة والبقر والغنم والحلل - كما ترى - متفاوتة تفاوتاً بيناً، مما يؤكد أن الأصل في الدية الإبل، وعليه تكون هذه القيم تقويماً للإبل وليست بأصول. ومن المعلوم أن تقويم الإبل يختلف من وقت إلى وقت، وذلك حسب كثرتها وقلتها، وحسب الخصب وعدمه، والاستيراد وعدمه.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية: إن هذه القيم: للذهب والفضة والبقر والغنم والحلل تكون نفيسة في وقت، وغير نفيسة في وقت آخر فمثلاً الذهب اليوم قيمة الغرام ١٠٠ ريال، وقبل فترة قيمته ٣٥ ريال، وهكذا سائر القيم الأخرى، لذا التمسك بالقول الراجح يجعل الأصل في الدية الإبل، وما عدا ذلك يعتبر تقويماً لها يختلف باختلاف قيمة الإبل هو الأولى.

وبناءً على هذا؛ أقترح تكوين لجنة دائمة من أهل الخبرة لهذا الشأن، تقوم بتقويم الإبل من وقت لآخر.

ومن المعلوم أن غالب من وجبت له الدية، أنه لا يعرف عن هذه الأمور شيئاً، ولو علم بذلك لرفض أن يستلم ١٠٠٠٠٠ ريال كدية، وطالب بالأصل ١٠٠ بغير أو قيمتها.

(٣٣) الحلة: بردان إزار ورداء، وقال في كشف المشكل في الجزء السادس: الحلة لا تكون إلا بثوبين، قال الخطابي: الحلة ثوبان إزار ورداء، ولا تسمى حلة حتى تكون جديدة تحل عند طيها. انظر الفروع لابن مفلح ٩/ ٤٣٧. فالحلة إذاً مكونة من قطعتين كالجبة والقفطان، أو العباءة والزبون، أو الجاكتة والبنطلون، فكل حلة مكونة من ثوبين.

## المبحث الثاني في دية العمد

معنى العمد اصطلاحاً:

العمد: هو أن يقتله بما يغلب على الظن موته، به عالماً بكونه آدمياً معصوماً<sup>(٣٤)</sup>.

أو: هو أن يقصد من يعلمه آدمياً معصوماً، فيقتله بما يغلب على الظن موته به<sup>(٣٥)</sup>.

عقوبة الدية في قتل العمد:

الدية في القتل العمد عقوبة بدلية، وفي شبه العمد والخطأ أصلية.

ففي العمد ثلاث عقوبات بدلية، وهي: الدية، والتعزير، والصيام.

أولاً: عقوبة الدية في القتل العمد:

تعتبر الدية عقوبة بدلية لا عقوبة أصلية في القتل العمد؛ لأنها في العمد قررت بدلاً من العقوبة

الأصلية وهي القصاص، فإذا امتنع القصاص لاختلال شرط من شروطه، أو لوجود مانع يمنع من

القصاص، أو لوجود العفو من الأولياء أو بعضهم، حلت الدية محل القصاص. وقد يكون العفو مجاناً.

على من تجب الدية في القتل العمد:

تجب الدية في القتل العمد في مال القاتل، فلا تحملها العاقلة، وعلى هذا حكى ابن قدامة

الإجماع<sup>(٣٦)</sup>.

---

(٣٤) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠/٥.

(٣٥) انظر: الروض المربع مع حاشية ابن قاسم ١٦٦/٧.

(٣٦) انظر المغني ١٣/١٢.

وهذا هو الأصل، وهو أن بدل المثلّف يجب على المثلّف، وأرش الجناية على الجاني، قال النبي

صلى الله عليه وسلم: "لا يجني جان إلا على نفسه" (٣٧).

وقال لبعض أصحابه حين رأى معه ولده: "ابنك هذا"، قال: نعم. قال: "أما إنه لا يجني عليك

ولا تجني عليه" (٣٨).

ولأن موجب الجناية أثر فعل الجاني، فيجب أن يختص بضررها كما يختص بنفعها، فإنه لو

كسب كان كسبه له دون غيره، وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنايات والأكساب (٣٩).

### أوصاف الإبل في دية العمد:

ذهب أحمد في رواية، ومالك، وأبو حنيفة، أن الدية في القتل العمد مائة من الإبل تقسم أرباعاً؛

خمس وعشرون بنات مخاض، وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون

جدعة (٤٠).

وذهب الإمام أحمد في روايته الأخرى، ووافقه الشافعي، وبعض الحنفية، أن دية العمد مائة من

الإبل مثثلة، ثلاثون حقة، وثلاثون جدعة، وأربعون خلفه في بطونها أولادها (٤١).

(٣٧) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن باب ما جاء دماؤكم وأموالكم حرام ٤ / ٤٦١، وفي أبواب التفسير باب سورة التوبة ٥ / ٢٧٣ - ٢٧٤، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب لا يجني أحد على أحد ٢ / ٨٩٠، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٣ / ٤٩٩.

(٣٨) أخرجه أبو داود في كتاب الترحل باب في الخضاب ٤ / ٨٦، وأخرجه في كتاب الديات باب لا يؤخذ أحد بجريرة أخيه أو أبيه ٤ / ١٦٨، وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب هل يؤخذ أحد بجريرة غيره ٨ / ٤٧، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب لا يجني أحد على أحد ٢ / ٨٩٠، وأخرجه الدارمي في كتاب الديات باب لا يؤخذ أحد بجناية غيره ٢ / ١١٩. (٣٩) انظر: المغني ١٢ / ١٣.

(٤٠) انظر: المغني ١٢ / ١٣، ١٤، شرح الدردير ٤ / ٢٣٦، ٢٣٧، بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٤.

(٤١) انظر: المغني ١٢ / ١٣، ١٤، المهذب ٢ / ٢٠٩، بدائع الصنائع: ٧ / ٢٥٤.

وحجتهم: ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شأؤوا قتلوه وإن شأؤوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، وما صولحوا عليه فهو لهم" (٤٢).

واستدلوا أيضاً: بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ألا إن في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الإبل، منها أربعون خلفه في بطونها أولادها" (٤٣).

وحجة القول الأول: ما روى الزهري عن السائب بن يزيد، قال: كانت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً، خمساً وعشرين جذعة، وخمساً وعشرين حقة، وخمساً وعشرين بنت لبون، وخمساً وعشرين بنت مخاض" (٤٤).

ولعل القول الثاني أرجح؛ لقوة أدلتهم، ولضعف دليل القول الأول حيث ذكر السيوطي أن سنده ضعيف (٤٥).

### تغليظ الدية في العمد:

تغلظ الدية في القتل العمد وشبهه، فتكون أربعاً على نحو ما سبق ذكره؛ لأنه صلى الله عليه وسلم فرق بين دية العمد والخطأ، فغلظ بعضها، وخفف بعضها، ولا نزاع في ذلك.

---

(٤٢) أخرجه الترمذي في كتاب الديات باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل ٤ / ١٠ - ١١، وأخرجه في كتاب الإيمان باب ما جاء سباب المؤمن فسوق ٥ / ٢١، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب من قتل عمداً فرضوا بديته ٢ / ٨٧٧، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٢ / ١٨٣.

(٤٣) سبق تخريجه ص ٦.

(٤٤) أخرجه الحارث في مسنده (بغية الباحث ٢ / ٥٧٢ برقم ٥٢٦ - ط الجامعة الإسلامية)، وابن أبي عاصم في الديات ص ٣٠٤ برقم ١٤٣ - ط دار الصميعي، والطبراني في المعجم الكبير ٧ / ١٧٩ برقم ٦٦٤.

(٤٥) انظر: جمع الجوامع للسيوطي ١: ١٢٢٦.

ولا تغلظ الدية إلا في الإبل، وتكون الدية في الخطأ مخففة، فتجب أحساساً كما سيأتي.

### الوقت الذي تجب فيه الدية في العمد:

ذهب الأمام أحمد والشافعي ومالك إلى أن الدية تجب في العمد حالة غير مؤجلة، إلا إذا رضي ولي الدم بالتأجيل.

وحجتهم: أن الدية في العمد بدل القصاص، وهو حال غير مؤجل، فتكون الدية مثله، ولأن في التأجيل تخفيفاً، والعامد لا يستحق التخفيف<sup>(٤٦)</sup>.

وذهب الأمام أبي حنيفة: أن دية العمد تجب مؤجلة على ثلاث سنوات، كما هو الأمر في دية الخطأ، ويكفي العامد تغليظاً كون الدية في ماله<sup>(٤٧)</sup>.

### اختلاف الدية باختلاف الأشخاص:

تختلف الديات لسبيين، أولهما: الجنس، وثانيهما: التكافؤ.

وفيما عدا هذين السبيين فلا اختلاف في الدية، فالصغير كالكبير، والضعيف كالقوي، والمريض كالصحيح، وهكذا.

١ - الجنس: لا خلاف بين أهل العلم في أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، كما جاء ذلك في كتاب عمرو بن حزم، وفيه: دية المرأة على النصف من دية الرجل<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٦) انظر: المغني ١٢/١٣، شرح الدردير ٤/٢٥٠، نهاية المحتاج ٧/٣٠٠.

(٤٧) انظر: بدائع الصنائع ٧/٢٥٧.

(٤٨) سبق تخريج حديث عمرو بن حزم ص ٦ وقد عزا صاحب المغني ومن وافقه كالرافعي هذا الحديث إلى كتاب عمرو بن حزم، وهذا العزو خطأ، قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/٢٤: "هذه الجملة ليست في حديث عمرو بن حزم الطويل، وإنما أخرجها البيهقي من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقال: إسناده لا يثبت مثله".

وقد أجمع الصحابة على هذا<sup>(٤٩)</sup>.

٢ - التكافؤ: يكون التكافؤ في الحرية والإسلام، فإذا تكافأ الأشخاص فقد تساوت دياتهم.

فجعل الفقهاء دية الرقيق قيمته التي يساويها وقت القتل، سواء زادت على دية الحر أو نقصت.

أما الإسلام: فالإمام أبي حنيفة لا يراه مانعاً من التكافؤ؛ لأن التكافؤ عنده بالحرية فقط، وعليه:

فدية المسلم عنده كدية غير المسلم، لعموم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةُ

مُسْلِمًا إِلَى أَهْلِهِ﴾<sup>(٥٠)</sup>، فأطلق القول في الدية في جميع أنواع القتل من غير فصل، فدل أن الواجب في

الكل على قدر واحد<sup>(٥١)</sup>.

وذهب أحمد والشافعي ومالك أن: دية الكتاني على النصف من دية المسلم، وأن دية نسائهم

على النصف من دياتهم<sup>(٥٢)</sup>.

واستدلوا بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

"دية المعاهد نصف دية المسلم"، وفي لفظ: "عقل الكتاني نصف عقل المسلم"<sup>(٥٣)</sup>.

---

والحديث معناه صحيح كما جاء عن عمر بن الخطاب بسند صحيح أخرجه ابن أبي شيبة عن شريح قال: أتاني عروة البارقي من عند عمر رضي الله عنه أن: جراحات الرجال والنساء تستوي في السنن والموضحة، وما فوق ذلك، فدية المرأة على نصف دية الرجل انظر إرواء الغليل ٧/ ٣٠٧.

(٤٩) انظر: المغني ١٢/ ٥٦، بدائع الصنائع ٧/ ٢٥٤، شرح الدردير ٤/ ٢٣٨.

(٥٠) سورة النساء: ٩٢.

(٥١) انظر: بدائع الصنائع ٧/ ٢٥٥.

(٥٢) انظر: المغني ١٢/ ٥١، ٥٢، شرح الدردير ٤/ ٢٣٨، المهذب ٢/ ٢١١.

(٥٣) أخرجه أبو داود في كتاب الديات باب الدية كم هي ٤/ ١٨٤، وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب الدية كم هي ٨/ ٤٠، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب دية الكافر ٢/ ٨٨٣، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/ ١٨٣، ٢٢٤.

وأخرجه الترمذي والبيهقي ولطيايسي من طرق عن عمر بن شعيب وقال: الترمذي حديث حسن.

والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٢٩٩. وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم.

وقال الألباني في إرواء الغليل ٧/ ٣٠٧. عن هذا الحديث أنه حسن.

ويروى عن أحمد: أن المسلم إذا قتل ذمياً تضاعف عليه الدية. فتكون دية الذمي دية كاملة، وحجته: أن عثمان رضي الله عنه قضى بهذا في رجل قتل رجلاً من أهل الذمة<sup>(٥٤)</sup>.

ودية المجوسي ثمانمائة درهم، ونسأؤهم على النصف من دياتهم<sup>(٥٥)</sup>.

وأما عبدة الأوثان ومن لا كتاب له فيلحق بالمجوسيين.

وحجتهم: أن بعض الصحابة رضي الله عنهم قضى بهذا، وأن المجوسي ومن لا كتاب له أنقص مرتبة من الكتابي؛ لنقصان دينه.

وما ذهب إليه الإمام أبي حنيفة في التسوية بين الأشخاص دون النظر إلى أديانهم يتفق مع التشريعات الوضعية، فهي تسوي بين الأشخاص ولو اختلفت أديانهم.

### ثانياً: عقوبة التعزير في القتل العمد:

يعتبر التعزير عقوبة بديلة في القتل العمد، فإذا امتنع القصاص لأي سبب من الأسباب، فإن الإمام مالك يرى أن يعاقب القاتل تعزيراً، سواء بقيت الدية أم سقطت، ويرى أن تكون العقوبة الحبس لمدة سنة ويجلد مائة جلدة<sup>(٥٦)</sup>.

وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يجب عليه ذلك.

وقال أبو ثور: إلا أن يكون يعرف بالشر، فيؤدبه الإمام على قدر ما يرى<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٤) أخرجه عبد الرزاق في كتاب العقول باب دية المجوسي ١٠ / ٩٦.

(٥٥) انظر: المغني ١٢ / ٥٥.

(٥٦) انظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٦ / ٢٦٨، بداية المجتهد ٢ / ٣٠٣.

(٥٧) انظر: بداية المجتهد ٢ / ٣٠٣.



والأئمة الثلاثة لا يوجبون عقوبة معينة على القاتل إذا سقط عنه القصاص أو عفى عنه، ولكن ليس عندهم ما يمنع من عقاب القاتل عقوبة تعزيرية صالحة لتأديبه وزجر غيره.

والفرق ظاهر بين عقوبة التعزير التي تحل محل القصاص، وبين عقوبة التعزير على جرائم الشروع في القتل الخائبة.

فالعقوبة في الحالة الأولى بدلية، وفي الحالة الثانية أصلية.

وكذلك هناك فرق بين عقوبة التعزير التي توقع على الشركاء، وبين العقوبة في الحالة الأولى.

فعقوبة الشركاء أصلية، أما عقوبة التعزير في الحالة الأولى فهي بدلية<sup>(٥٨)</sup>.

### ثالثاً: عقوبة الصيام في القتل العمد:

الصيام عقوبة بدلية لعقوبة الكفارة الأصلية وهي العتق، ولا يجب الصيام إلا إذا لم يجد القاتل الرقبة أو قيمتها فاضلة عن حاجته، فإن وجدها فلا يجب الصيام عليه، وإن لم يجد وجب عليه الصيام. مدة الصيام شهرين متتابعين أي بدون انقطاع، فإن كان الصيام متفرقاً لا يجزئ وتعتبر المدة بالأهلة إذا صام من أول الشهر ولو كان الشهر تسعاً وعشرين يوماً، وإن ابتدأ الصيام من وسط الشهر تحسب المدة بالأيام باعتبار الشهر ثلاثين يوماً.

وإذا لم يستطع الصوم لمرض أو لكبر، فيرى بعض أهل العلم أن الصوم يشبث في ذمته إلى الاستطاعة، وإلا فيسقط.

ويرى بعض الفقهاء أن عليه إطعام ستين مسكيناً قياساً على كفارة الظهار<sup>(٥٩)</sup>.

---

(٥٨) انظر: التشريع الجنائي الإسلامي ٢/ ١٧٥، ١٨٤.

## المبحث الثالث

### في القتل شبه العمد

معنى شبه العمد:

شبه العمد هو: أن يقصد الجناية بما لا يقتل غالباً فيقتل؛ كالضرب بالعصا والسوط<sup>(٦٠)</sup>.

ويعرفه الشافعية: بأنه ما كان عمداً في الفعل خطأ في القتل، أو هو قصد الإصابة بما لا يقتل

غالباً فيموت منه، ولا تجب به عقوبة القتل العمد؛ لأن الجاني لم يقصد القتل<sup>(٦١)</sup>.

ويعرفه الحنفية: بأنه ما تعمدت ضربه بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد أو غير ذلك مما لا

يفضي إلى الموت.

فإن في هذا الفعل معنيين، أولهما: معنى العمد باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب.

وثانيهما: معنى الخطأ باعتبار انعدام قصد الفاعل إلى القتل<sup>(٦٢)</sup>، فهو يشبه العمد من حيث إنه

قصد الفعل، ويشبه الخطأ من حيث إنه لم يقصد القتل.

عقوبة القتل في شبه العمد:

العقوبات على القتل في شبه العمد، منها ما هو أصلي: وهو الدية والكفارة ومنها

(٥٩) انظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٤/ ١٢٧، المهذب ٢/ ١٢٩، الإقناع مع الشرح الكبير ٢٦/ ٩٧، شرح الدردير

٤/ ٢٥٤، البحر الرائق ٨/ ٣٢٩، التشريع الجنائي ٢/ ١٨٤.

(٦٠) انظر: المقنع والإنصاف مع الشرح الكبير ٢٥/ ٣٦.

(٦١) انظر: المهذب ٢/ ١٨٥.

(٦٢) انظر: المبسوط ٢٦/ ٦٤، ٦٥.

ما هو بدلي، وهو التعزير والصيام.

### العقوبات الأصلية:

أولاً: الدية: وهي العقوبة الأصلية للقتل شبه العمد، والأصل في هذه العقوبة قوله صلى الله عليه

وسلم: "ألا إن في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا والحجر مائة من الإبل" (٦٣).

الأجناس التي تجب فيها الدية في القتل شبه العمد، ومقدار الواجب من كل جنس، وأوصاف

الإبل في شبه العمد وتغليظ الدية فيه، هو ما قلناه بعينه في دية العمد فلا داعي للإعادة.

### على من تجب الدية في شبه العمد:

تجب الدية في شبه العمد عند القائلين به على العاقلة، وليست في مال الجاني: وهو ظاهر

المذهب، وبه قال الشعبي والنخعي والشافعي والثوري وأصحاب الرأي.

وذهب ابن سيرين والزهري والحارث العكلي وابن شبرمة وقتادة وأبو ثور أنها: تجب على القاتل

في ماله، لأنها موجب فعل قصده، فلم تحمله العاقلة كالعمد المحض، ولأنها دية مغلظة فأشبهت دية

العمد (٦٤).

---

(٦٣) سبق تخريجه ص ٦.

(٦٤) انظر: المغني ١٢/ ١٦، بدائع الصنائع ٧/ ٢٥٥، المذهب ٢/ ٢٠٩.

واستدل من قال: إن العاقلة تحمل الدية بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: اقتتل امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها<sup>(٦٥)</sup>.

وقالوا: ولأنه نوع قتل لا يوجب قصاصاً، فوجب دية على العاقلة كالخطأ، ويخالف العمد المحض، لأنه يغلظ من كل وجه؛ لقصد الفعل وإرادته القتل، وعمد الخطأ يغلظ من وجه، وهو قصده الفعل، ويخفف من وجه، وهو كونه لم يرد القتل، فاقتضى تغليظها من وجه وهو الأسنان، وتخفيفها من وجه وهو حمل العاقلة لها وتأجيلها<sup>(٦٦)</sup>.

### الوقت الذي تجب فيه الدية:

اختلف العلماء في الوقت الذي تجب فيه الدية على ثلاثة أقوال — كما سيأتي في مبحث العاقلة.

ثانياً: الكفارة، وهي عقوبة أصلية في شبه العمد مع الدية، كما سيأتي بيان ذلك.

### العقوبات البديلة:

وهي في شبه العمد التعزيز بدلاً من الدية والصيام، بدلاً من الكفارة، وقد سبق بيان ذلك<sup>(٦٧)</sup>.

---

(٦٥) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب الكهانة ٧/ ٢٧، وفي كتاب الديات باب جنين المرأة، وأن العقل على الوالد وعصبة

الوالد، لا على الولد ٨/ ٤٦، وأخرجه مسلم في كتاب القسامة باب دية الجنين ٣/ ١٣٠٩، ١٣١٠.

(٦٦) انظر: المغني ١٢/ ١٦.

(٦٧) ص ١٨/ ١٩.

## المبحث الرابع

### في القتل الخطأ

#### تعريف الخطأ:

يطلق الخطأ على ما قابل الصواب، ومنه تسمية الذنب خطيئة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرُزِقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (٣١)، فهو ضد الصواب، لا ضد العمد.

ويطلق الخطأ: ويراد به ضد العمد، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (٦٩).

الخطأ في الاصطلاح: وقوع الفعل أو القول على خلاف ما يريد الفاعل أو القائل.

والخطأ يتنوع في اصطلاح العلماء إلى ثلاثة أنواع:

الأول: خطأ في الأفعال: وهو أن يفعل فعلا لا يريد به إصابة المقتول، فيصيبه ويقتله، مثل أن يرمي صيدا أو هدفاً، فيصيب إنساناً فيقتله (٧٠).

الثاني: خطأ في القصد: وهو أن يقصد بفعله شيئاً فيصادف فعله غير ما قصده، مثل أن يقصد قتل كافر فصادف قتله مسلماً (٧١).

الثالث: ما جرى مجرى الخطأ، كالنائم ينقلب على إنسان فيقتله، أو يقتل بالسبب، ونحو ذلك (٧٢).

(٦٨) سورة الإسراء آية ٢١.

(٦٩) سورة البقرة آية ٢٨٦.

(٧٠) انظر: المغني ١١/ ٤٦٤، المنع والإنصاف مع الشرح الكبير ٢٥/ ٣٩.

(٧١) انظر: جامع العلوم والحكم ص ٣٥٢.

## الأصل في عقوبة الخطأ:

الأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأًا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٩٢)﴾ (٧٣).

## عقوبة القتل الخطأ:

عقوبات القتل الخطأ منها ما هو أصلي، وهو الدية والكفارة، ومنها ما هو بدلي، وهو الصيام.

فقط.

أولاً: الدية: هي عقوبة أصلية في القتل الخطأ، ومقدارها مائة من الإبل كما سبق في العمد وشبه

العمد.

ودية الخطأ: تجب أحماساً على النحو التالي:

عشرون بنت مخاض، وعشرون بني مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون

جدعة (٧٤).

وقد اتفق الأئمة الأربعة على هذه الأوصاف، ودليلهم في ذلك: حديث ابن مسعود قال: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جدعة، وعشرون بنت

مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض» (٧٥).

(٧٢) انظر: المقنع والإنصاف مع الشرح الكبير ٢٥ / ٤٢.

(٧٣) سورة النساء، آية: ٩٢.

(٧٤) انظر: المغني ١٢ / ١٩، بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٤، المهذب ٢ / ٢٠٩، شرح الدردير ٤ / ٢٣٦.

(٧٥) أخرجه أبو داود في كتاب الديات باب الدية كم هي ٤ / ١٨٤ - ١٨٥.

وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب ذكر أسنان دية الخطأ ٨ / ٣٩.

## على من تجب دية الخطأ:

أجمع العلماء على أن دية الخطأ على العاقلة، وبهذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٧٦)</sup>.  
وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية عمد الخطأ على العاقلة - كما سبق -، وفيه تنبيه على أن العاقلة تحمل دية الخطأ، والمعنى في ذلك: أن جنایات الخطأ تكثر، ودية الآدمي وإيجابها على الجاني في ماله يجحف به، فاقترضت الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل والإعانة له؛ تخفيفاً عنه إذ كان معذوراً في فعله<sup>(٧٧)</sup>.

لذا يجب على الحاكم أن يبين في حكمه أن الدية في الخطأ ليست على الجاني، وإنما هي على العاقلة، وتخطب العاقلة في ذلك، ويقسمها الحاكم عليهم على حسب مقدرتهم وفقدهم وغناهم.  
ثانياً: الكفارة: أصلها من الكفر بفتح الكاف: وهو الستر؛ لأنها تستر الذنب وتذهب وتغطيه، هذا أصلها، ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك، وإن لم يكن فيه إثم، كالقاتل خطأ وغيره<sup>(٧٨)</sup>.

## هل تحمل العاقلة الكفارة:

العاقلة لا تحمل الكفارة؛ بل هي في مال الجاني وحده، وقال الشافعي - في أحد الوجهين -  
تكون في بيت المال لأنها تكثر<sup>(٧٩)</sup>.

---

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب دية الخطأ ٢ / ٨٧٩.

(٧٦) سبق تخريجه ص ٢٦.

(٧٧) انظر: المغني ١٢ / ٢١.

(٧٨) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٢٥.

(٧٩) انظر: المقنع مع الإنصاف والشرح الكبير ٢٥ / ٤٢، المهذب ٢ / ٢٠٩، ٢١٠، المغني ١٢ / ٢٢.

## الأصل في كفارة القتل:

الأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٩٢)﴾ (٨٠).

أما السنة:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من اعتق رقبة مسلمة اعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى فرجه بفرجه" متفق عليه (٨١).

وفي لفظ: "من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً من النار" (٨٢).

و أما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ كفارة، سواء كان المقتول ذكراً أو أنثى، صغيراً أو كبيراً (٨٣).

والكفارة: عقوبة أصلية وهي عتق رقبة مؤمنة، فمن لم يجد فعليه صيام شهرين متتابعين، فالصوم عقوبة بدلية لا تكون إلا إذا امتنع تنفيذ العقوبة الأصلية.

(٨٠) سورة النساء، آية: ٩٢.

(٨١) أخرجه البخاري في كتاب كفارات الأيمان، باب قوله تعالى (أو تحرير رقبة) ٢٣٧/٧.

وأخرجه مسلم في كتاب العتق باب تحريم تولي العتيق غير مواليه ١١٤٧/٢.

(٨٢) أخرجه مسلم في كتاب العتق باب تحريم تولي العتيق غير مواليه ١١٤٧/٢.

(٨٣) انظر المغني ١٢/٢٢٣.



## فيما شرعت الكفارة في القتل:

دلت الآية السابقة أن الكفارة شرعت في القتل الخطأ، وهي واجبة فيه. وأجمع أهل العلم على أن على القاتل خطأ كفارة، سواء كان المقتول ذكراً أو أنثى، صغيراً أو كبيراً، فلا خلاف إذاً في أن المباشر للقتل تجب عليه الكفارة. أما المتسبب في القتل غير المباشر، ففي وجوب الكفارة عليه خلاف: فذهب الحنابلة والشافعي ومالك: إلى أنها تجب على المتسبب<sup>(٨٤)</sup>. وقال أبو حنيفة: لا تجب الكفارة، على المتسبب؛ لأنه ليس بقاتل، ولأنه ضمن بدله بغير مباشرة للقتل، فلم تلزمه الكفارة كالعاقلة<sup>(٨٥)</sup>.

وقال الحنابلة ومن وافقهم: هو كالمباشرة في الضمان، فكان كالمباشرة في الكفارة. وقال القاضي: ويلزم الشهود الكفارة، سواء قالوا أخطأنا أو تعمدنا، وهذا يدل على أن القتل بالتسبب تجب به الكفارة بكل حال<sup>(٨٦)</sup>.

وكما أن الكفارة واجبة في الخطأ، فكذلك هي واجبة في شبه العمد، لأنه بمعناه، ولأنه أجري مجرى الخطأ في نفي القصاص وحمل العاقلة ديته، فجرى مجراه في وجوب الكفارة.

## وأما القتل العمد:

فاختلف أهل العلم في وجوب الكفارة فيه: فذهب الإمام أحمد في رواية -وهو المشهور من المذهب- أنه لا كفارة في قتل العمد، وبه قال مالك وأصحاب الرأي<sup>(٨٧)</sup>.

---

(٨٤) انظر: المغني ١٢/ ٢٢٣، روضة الطالبين ٩/ ٣٨٠، قوانين الأحكام ٣٦٥.

(٨٥) انظر: التنف ٢/ ٦٧٨، المغني ١٢/ ٢٢٣.

(٨٦) انظر المغني ١٢/ ٢٢٣ الروض المربع مع حاشية ابن القاسم ٧/ ٢٨٩.

وذهب الإمام أحمد في روايته الثانية أنه: تجب الكفارة في القتل العمد، وهو قول الشافعي<sup>(٨٨)</sup>.

واحتج أصحاب هذا القول بما روى وائلة بن الأسقع رضي الله عنه قال أتينا النبي صلى الله عليه وسلم يصاحب لنا قد أوجب بالقتل فقال: "اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضو منه من النار"<sup>(٨٩)</sup>.

قالوا: ولأنها إذا وجبت في قتل الخطأ ففي العمد أولى؛ لأنه أعظم إثماً وأكبر جرماً، وحاجته إلى تكفير ذنبه أعظم.

وحجة القائلين بأنه لا كفارة في العمد، مفهوم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ثم ذكر قتل العمد، فلم يوجب فيه كفارة، وجعل جزاءه جهنم، فمفهومه أنه لا كفارة فيه. واستدلوا أيضاً: بما روي أن سويد بن الصامت رضي الله عنه قتل رجلاً، فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم القود، ولم يوجب كفارة<sup>(٩٠)</sup>.

وعمر بن أمية الضمري رضي الله عنه قتل رجلين كانا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فوداهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بكفارة<sup>(٩١)</sup>.

ولعل الراجح قول من قال إنه لا كفارة في قتل العمد؛ لقوة أدلتهم، ولأن الكفارة دائرة بين العباد والعقوبة، فيكون سببها دائراً بين الحظر والإباحة، لتعلق العباد بالمباح، والقتل بالمحظور، وقتل العمد كبيرة لا تقوى الكفارة على رفعه، وجاء أن الكفارة من العقوبات المقدرة فلا يجوز إثباتها بالقياس، بل لا بد من أن ينص عليها.

(٨٧) انظر: المعني ١٢/ ٢٢٦، مواهب الجليل ٦/ ٢٦٨، البحر الرائق ٨/ ٢٩١.

(٨٨) انظر: المعني ١٢/ ٢٢٦، المهذب ٢/ ٣٣٤.

(٨٩) أخرجه أبو داود في كتاب العتق، باب في ثواب العتق ٤/ ٢٩، وأخرجه أحمد في المسند ٣/ ٤٩١، والحديث ضعيف، انظر: إرواء الغليل ٧/ ٣٣٩.

(٩٠) انظر: طبقات ابن سعد ٣/ ٥٥٢.

(٩١) انظر: سيرة ابن هشام ٣/ ١٨٦.

و أما الحديث الذي استدلوا به: فضعيف.

### على من تجب الكفارة:

ذهب الحنابلة والشافعي إلى أن الكفارة تجب على القاتل، صبيّاً كان أو بالغاً، عاقلاً أو مجنوناً، مسلماً أو غير مسلم في أموالهم<sup>(٩٢)</sup>.

وقال مالك: لا تجب على غير المسلم، لأنها عقوبة تعبدية لا يطالب بها إلا المسلم<sup>(٩٣)</sup>.

وذهب أبو حنيفة: إلى أنه لا كفارة على واحد منهم، فلا تجب على الصبي والمجنون والكافر، وإنما تجب على المسلم البالغ العاقل.

لأنها عبادة محضة تجب بالشرع، فلا تجب على الصبي والمجنون والكافر كالصلاة والصيام، ولأن الكافر غير مخاطب في الفروع<sup>(٩٤)</sup>.

والراجح القول الأول: لأن الكفارة حق مالي يتعلق بالقتل، فتعلقت بهم كالدية، فهي من قبيل خطاب الوضع وهو ربط الأحكام بالأسباب.

أما قولهم: إنها كالصلاة والصيام فلا يسلم، لأنها تفارق الصوم والصلاة بأنها عبادة مالية، فأشبهت نفقات الأقارب، والصلاة والصيام عبادتان بدنيتان<sup>(٩٥)</sup>.

ثالثاً: العقوبات البدلية: هي الصيام فقط، وقد سبق الكلام عليه. وليس ثمة تعزيز باتفاق الفقهاء في الخطأ.

---

(٩٢) انظر: المغني ١٢/ ٢٢٤، روضة الطالبين ٩/ ٢٨٠.

(٩٣) انظر: الكافي ٢/ ١١٠٨، مواهب الجليل ٦/ ٢٦٨.

(٩٤) انظر: البحر الرائق ٨/ ٢٩١.

(٩٥) انظر: المغني ١٢/ ٢٢٤.

## المبحث الخامس

### في العاقلة

معنى العاقلة:

العاقلة في اللغة: العقل الدية، وعقل القاتل يعقله عقلاً وداه، وعقل عنه: أدى جنايته.

والأصل في ذلك، أن الإبل كانت تجمع وتعقل بفناء ولي المقتول، ثم سميت الدية عقلاً، وإن كانت دراهم ودنانير.

ودافع الدية عاقل، وجمع العاقلة عواقل<sup>(٩٦)</sup>.

العاقلة في الاصطلاح: ذهب الحنفية إلى أن العاقلة هم أهل الديوان، وهم الجيش الذين كتبت أسمائهم في الديوان، حيث جعل عمر العقل على أهل الديوان<sup>(٩٧)</sup>.

وذهب المالكية: إلى أن العاقلة على القبائل، قال مالك: إنما العقل على القبائل، أهل ديوان كانوا أو غير أهل ديوان<sup>(٩٨)</sup>.

وذهب الشافعي: إلى أن العاقلة هم النسب، حيث قال: والعاقلة النسب ولا أعلم مخالفاً في أن العاقلة: العصبه، وهم القرابة من قبل الأب<sup>(٩٩)</sup>.

وذهب الحنابلة: إلى أن العاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا في إحدى الروايتين، والرواية الأخرى: الأب والابن والإخوة، وكل العصبه من العاقلة<sup>(١٠٠)</sup>.

(٩٦) انظر: لسان العرب مادة عقل ١١ / ٤٦٠، غريب الحديث ١ / ٢٢٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ٢٠٥.

(٩٧) انظر: الهداية ٤ / ٢٢٥.

(٩٨) انظر: المدونة ٦ / ٣٩٧، ٣٩٨، وموطأ مالك ص ٦١٥، ٦٢٧.

(٩٩) انظر: الأم ٦ / ١١٥. مختصر المزني باب العاقلة ص ٢٤٨.

فعاقله الإنسان عصبته كلهم، قريتهم وبعيدهم من النسب والولاء<sup>(١٠١)</sup>.

وقال شيخ الإسلام: "أصل ذلك أن العاقله، هم محدودون بالشرع، أو هم من ينصره ويعينه من غير تعيين، فمن قال بالأول لم يعدل عن الأقارب، فإنهم العاقله على عهده، ومن قال بالثاني جعل العاقله في كل زمان ومكان من ينصر الرجل ويعينه في ذلك الزمان والمكان.

فلما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما ينصره ويعينه أقاربه كانوا هم العاقله؛ إذ لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ديوان ولا عطاء، فلما وضع عمر الديوان، كان معلوماً أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضاً ويعين بعضه بعضاً، وإن لم يكونوا أقارب، فكانوا هم العاقله، وهذا أصح القولين، وأما تختلف باختلاف الأحوال<sup>(١٠٢)</sup>.

فما ذهب إليه شيخ الإسلام قوي، إلا أن الذي عليه العمل عند أهل العلم: أن العاقله هم أقارب الرجل من العصبات ويؤيده، قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالدية على عصبه القاتلة.

### هل الآباء والأبناء من العاقله أو لا؟

لا خلاف في أن العاقله هم العصبات، وأن غيرهم من الأخوة من الأم، وسائر ذوي الأرحام، والزوج ونحوهم ليسوا من العاقله.

أما الآباء والبنين ففي جعلهم من العاقله خلاف، وعن أحمد في ذلك روايتان:

أحدهما: أن كل العصبه من العاقله يدخل فيه آباء القاتل وأبناؤه وأخوته وعمومته وأبناؤهم، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة.

---

(١٠٠) انظر: المغني ١٢ / ٣٩.

(١٠١) انظر: المقنع، الشرح الكبير، والإنصاف ٢٦ / ٥١.

(١٠٢) فتاوى شيخ الإسلام ١٩ / ٢٥٦.

وحجتهم: ما روى شعيب عن أبيه عن جده قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها" (١٠٣).

الثانية: ليس آباؤه وأبناؤه من العاقلة، وهو قول الشافعي.

وحجتهم: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم" متفق عليه (١٠٤).

وفي رواية: ثم ماتت القاتلة، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثها لبنيتها، والعقل على العصة.

وفي رواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية

المقتول على عاقلتها، وبرأ زوجها وولدها، فقالت عاقلة المقتولة:

ميراثها لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ميراثها لزوجها وولدها" (١٠٥).

فإذا ثبت هذا في الأولاد قسنا عليه الوالد لأنه في معناه.

وسائر العصابات من العاقلة بعدوا أو قربوا من النسب، لأنهم عصة يرثون المال إذا لم يكن

وارث أقرب منهم فيدخلون في العقل (١٠٦).

(١٠٣) أخرجه أبو داود في كتاب الديات باب الأعضاء ٤ / ١٨٩ - ١٩٠.

وأخرجه النسائي في كتاب القسامة باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء ٨ / ٣٨.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها ٢ / ٨٨٤، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٢ / ٢٢٤.

(١٠٤) سبق تخريجه ص ٢٩.

(١٠٥) أخرجه أبو داود في كتاب باب دية الجنين ٤ / ١٩٢.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الديات باب عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها ٢ / ٨٨٤.

ما تحمله العاقلة وما لا تحمله:

أولاً: ما تحمله العاقلة:

لا خلاف بين العلماء أن الدية في القتل العمد يتحملها القاتل.

أما دية شبه العمد، فقد اختلف العلماء على من تجب على قولين:

و أما الخطأ: فقد أجمع العلماء على أن الدية على العاقلة، كما سبق ذلك.

وبناء على ما سبق نقول: أن الذي تحمله العاقلة هو الخطأ بالإجماع، أما شبه العمد فمحل

خلاف.

ثانياً: ما لا تحمله العاقلة:

ورد النص في بيان الأمور التي لا تحملها العاقلة، فعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال: «لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراًفاً»<sup>(١٠٧)</sup>.

وإليك بيان ذلك باختصار<sup>(١٠٨)</sup>.

١- العاقلة لا تحمل العمد؛ سواء كان مما يجب القصاص فيه أو لا يجب، ولا خلاف في أنها لا

تحمل دية ما يجب فيه القصاص، وأكثر أهل العلم على أنها لا تحمل العمد بكل حال لعموم الحديث.

أما عمد الصبي والمجنون فخطأ تحمله العاقلة، وقال الشافعي -في أحد قولي-: لا تحمله؛ لأنه

عمد يجوز تأديبهما عليه، فأشبهه القتل من البالغ.

---

(١٠٦) انظر المغني ١٢ / ٣٩، ٤١.

(١٠٧) أخرجه البيهقي في كتاب الديات باب من قال: لا تحمل العاقلة عمداً ... ٨ / ١٠٤، من طريق ابن وهب، قال الألباني في الإرواء ٧ / ٢٣٦ وإسناده محتمل للتحسين وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ١٠٤ أيضاً من طريق محمد بن الحسن قال حدثني عبد الرحمن بن زناد وهذا سند حسن.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤ / ٣١ قال ابن الصباغ: لم يثبت متصلاً وإنما هو موقف على ابن عباس.

(١٠٨) انظر: المغني ١٢ / ٢٧ وما بعدها، غريب الحديث ٤ / ٤٤٥، الشرح الكبير، والمقنع والإنصاف ٢٦ / ٧٠ وما بعدها بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٥، المهذب ٢ / ٢٢٨، مواهب الجليل ٦ / ٢٦٥.

والراجح الأول؛ لأنه لا يتحقق منهما كمال القصد، فتحمله العاقلة كشبه العمد، ولأنه قتل لا يوجب القصاص لأجل العذر، فأشبه الخطأ وشبه العمد.

٢- لا تحمل العاقلة العبد: إذا أقدم الشخص فقتل عبداً، وجبت قيمته في مال القاتل، ولا شيء على عاقلته، خطأ كان أو عمداً، وبهذا قال الحنابلة ومالك، واستدلوا بحديث ابن عباس السابق. وذهب أبو حنيفة ومن وافقه إلى أن العاقلة تحمله.

٣- لا تحمل العاقلة الصلح: أي أن ما اصطلحوا عليه من الجنايات في الخطأ فهو في مال الجاني: قال ابن قدامة: "ومعناه أن يدعي عليه القتل، فينكره ويصالح المدعي على مال، فلا تحمله العاقلة، لأنه مال ثبت بمصالحته واختياره، فلم تحمله العاقلة كالذي ثبت باعترافه" ويدل على ذلك حديث ابن عباس السابق، ولأنه لو حملته العاقلة أدى إلى أن يصالح بمال غيره ويوجب عليه حقاً بقوله.

٤- لا تحمل العاقلة الاعتراف: لا خلاف في أن العاقلة لا تحمل الاعتراف بقتل خطأ أو شبه عمد، بل تجب الدية على المعترف نفسه، لأنه لو وجبت على العاقلة لوجب بإقرار غيرهم، ولا يقبل إقرار الشخص على غيره، ولأنه قد يتهم في أن يواطئ من يقر له بذلك ليأخذ الدية من عاقلته، فيقاسمه إياها.

٥- أن العاقلة لا تحمل ما دون ثلث الدية، وبه قال أحمد ومالك، لما رُوي عن عمر رضي الله عنه: أنه قضى في الدية أن لا يُحمل منها شيء حتى تبلغ عقل المأمومة، فما دون الثلث يبقى على الأصل إذ لا يجحف بالجاني، أما الثلث فما فوقه فتحمله العاقلة؛ تخفيفاً على الجاني لكونه يجحف به. وذهب الشافعي إلى أن العاقلة تحمل جميع الدية.

وذهب أبو حنيفة إلى أنها لا تحمل ما دون نصف العشر، فإن بلغ نصف العشر حملته العاقلة.



## هل الدية حالة أو مؤجلة:

اختلف العلماء في ذلك، على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** ذهب الجمهور، من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنها مؤجلة في ثلاث

سنوات، وقيل في أربع سنوات، وقيل في خمس سنوات<sup>(١٠٩)</sup>.

**القول الثاني:** ذهب بعض الحنابلة، وهل الظاهر وحكى عن قوم من الخوارج إلى أنها حالة<sup>(١١٠)</sup>.

**القول الثالث:** ذهب شيخ الإسلام وبعض الحنابلة، إلى أن مرجع ذلك إلى الحاكم، فقال شيخ

الإسلام: والصحيح أن تعجيلها وتأجيلها بحسب الحال والمصلحة، فإن كانوا مياسير ولا ضرر عليهم

في التعجيل أخذت حاله، وإن كان في ذلك مشقة جعلت مؤجلة، وهذا هو المنصوص عن أحمد<sup>(١١١)</sup>.

ويؤيد القول الأول: مجموعة من الآثار وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وعن عمر،

وعن علي رضي الله عنهما كلها تدل على أن الدية الواجبة على العاقلة تؤجل في ثلاث سنوات<sup>(١١٢)</sup>.

وقد نقل الإجماع على أن الدية مؤجلة في ثلاث سنوات كل من الترمذي والشافعي والخصاص،

والكاساني والبايجي وابن قدامة وغيرهم<sup>(١١٣)</sup>.

---

(١٠٩) انظر: بدائع الصنائع ٧/ ٢٥٦، فتح القدير ١٠/ ٣٩٦، المدونة ٦/ ٣٩٥ الكافي ٢/ ١١٠٦، روضة الطالبين ٩/ ٣٥٩،

معني المحتاج ٤/ ٩٧، المغني ١٢/ ١٦، ٢١، الإنصاف ١٠/ ١٣١.

(١١٠) انظر: المحلى ١٠/ ١٦، المغني ١٢/ ١٦.

(١١١) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٥٦، ٢٥٧، الاختيارات الفقهية ص ٢٩٤.

(١١٢) انظر: الأم ٦/ ١١٢، مختصر المزني ص ٢٤٨، مصنف عبد الرزاق ٩/ ٤٢٠، ٤٢١، مصنف ابن أبي شيبة ٩/ ٢٨٤ سنن

البيهقي ٨/ ١٠٩، ١١٠.

(١١٣) انظر: سنن الترمذي ٢/ ٤٢٣، أحكام القرآن للخصاص ٢/ ٢٢٥، بدائع الصنائع ٧/ ٢٥٦، المنتقى ٧/ ٧٩ المغني ١٢/

٢٢ بداية المجتهد ٢/ ٤١٣.

وتأجيل الدية في ثلاث سنوات هو مقتضى العقل، وذلك أن العاقلة تحمل الدية على سبيل النصرة والمواساة، فاقتضت الحكمة التأجيل؛ تخفيفاً وتيسيراً عليهم.

أما الذين قالوا بأن الدية حالة: فقد استدلوا بما رواه مسلم من حديث سهل ابن أبي حثمة الأنصاري رضي الله عنه: وفيه: أن نفرًا منهم انطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلاً - وساق الحديث - وقال فيه: فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة.

وفي رواية: «فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده، فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار، فقال سهل: فلقد ركضتني منها ناقة حمراء»<sup>(١١٤)</sup>.

فالحديث دل على أن الدية تدفع حالة غير مؤجلة، ولو كان التأجيل مشروعاً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم.

و أجيب عنه: بأن الدية تدفع دفعة واحدة، حالة غير مؤجلة إذا وجبت على بيت المال، أما إذا وجبت على العاقلة فتكون مؤجلة في ثلاث سنوات.

وأما الذين قالوا إن مرجع ذلك إلى الحاكم فتكون حالة أو مؤجلة بحسب الحال، فيعتبر قول قوي وينبغي المصير إليه، لكن هذا مشروط بعدم صحة الإجماع الذي حكاه.. أصحاب القول الأول، أما إذا صح الإجماع فينبغي الأخذ به.

والظاهر والله أعلم أن الإجماع لم يثبت.

و إذا قلنا بالتأجيل فمتى تبدأ؛ فقليل إن مدة التأجيل تبدأ من موت المجني عليه<sup>(١١٥)</sup>.

(١١٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القسامة حديث ١٦٦٩، ٣/ ١٢٩١، ١٢٩٣.

وقيل تبدأ من حكم الحاكم بالدية على العاقلة<sup>(١١٦)</sup>.

### كيف تقسم الدية على العاقلة؟

ذهب الحنابلة والشافعية والمالكية: إلى أنه يبدأ في قسمة الدية بين أفراد العاقلة، بالأقرب فالأقرب كالميراث سواء، ومتى اتسعت أموال قوم للعقل، لم يعد إلى من بعدهم، لأنه حق يستحق بالتعصيب، فقدم الأقرب فالأقرب كالميراث وولاية النكاح<sup>(١١٧)</sup>.

وذهب أبو حنيفة ومن وافقه إلى أنه يسوى بين القريب والبعيد، ويقسم على جميعهم<sup>(١١٨)</sup>.

**قالوا:** لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية المقتولة على عصبة القاتلة، وذلك أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها<sup>(١١٩)</sup>.

قال الجصاص في بيان وجه الاستدلال: يدل على سقوط اعتبار الأقرب فالأقرب، وإن القريب والبعيد من الجاني سواء في ذلك<sup>(١٢٠)</sup>.

### وقال أصحاب القول الأول:

أنه حكم تعلق بالتعصيب، فوجب أن يقدم فيه الأقرب، فالأقرب كالميراث.

أما الخبر الذي استدلل الحنفية فيه: فقال عنه ابن قدامة: لا حجة فيه لأننا نقسمه على الجماعة إذا لم يف به الأقرب، فنحمله على ذلك<sup>(١٢١)</sup>.

---

(١١٥) انظر: روضة الطالبين ٩/ ٣٦١، المغني ١٢/ ١٧.

(١١٦) انظر: حاشية ابن عابدين ٦/ ٦٤١، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢٢٥.

(١١٧) انظر: المغني ١٢/ ٤٢، ٤٣، روضة الطالبين ٩/ ٣٤٩، الكافي في فقه أهل المدينة ٢/ ١١٠٧.

(١١٨) انظر: المغني ١٢/ ٤٤، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢٢٦.

(١١٩) سبق تخرجه ص ٢٦.

(١٢٠) أحكام القرآن ٦/ ٢٢٦.

وبهذا يكون الراجح ما ذهب إليه الجمهور، والله أعلم.

### مقدار ما يحمله كل فرد من أفراد العاقلة:

إذا علمنا إن الراجح - كما سبق - إن العاقلة لا تحمل ما دون ثلث الدية، وتحمل ما فوق ذلك فقط.

اختلف العلماء في مقدار ما يحمله كل فرد من أفراد العاقلة على أقوال:

فقال الحنفية ومن وافقهم: أربعة دراهم، وهو أعلى ما يحمله الواحد، ولا حد لأقله، مع التسوية بين الغني ومتوسط الحال، ويكون التقدير على حسب أفراد العاقلة قلة وكثرة<sup>(١٢٢)</sup>.

وقال الإمام الشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد: يحمل كل شخص نصف دينار إن كان غنياً، وربيع دينار إن كان من متوسطي الحال<sup>(١٢٣)</sup>.

وذهب الإمام أحمد في رواية، ومالك وابن حزم: إلى أن ما يحمله كل شخص من العقل قدر ما يطيقه فهو لا يقدر شرعاً بقدر معين، وإنما يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم، فيفرض على كل شخص قدر يسهل ولا يؤذي بلا مشقة عليه ولا إحجاف به، فعلى الغني بقدره وعلى ما هو دونه بقدره، وذلك حسب العسر واليسر من درهم إلى مائة وإلى ألف<sup>(١٢٤)</sup>.

وقال المرداوي: هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(١٢٥)</sup>.

(١٢١) انظر: المغني ١٢ / ٤٤.

(١٢٢) انظر: المبسوط ٧ / ١٧٩، بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٦، أحكام القرآن ٢ / ٢٢٦.

(١٢٣) انظر: الأم ٦ / ١١٦، المغني ١٢ / ٤٥، الإنصاف ١٠ / ١٢٩.

(١٢٤) انظر: المغني ١٢ / ٤٥، الإنصاف ١٠ / ١٢٩، المدونة ٦ / ٣٩٨، الكافي ٢ / ١١٠٦ - ١٢٠٧، المحلى ١١ / ٥٨.

(١٢٥) الإنصاف ١٠ / ١٢٩.

## واستدل أصحاب هذا القول:

فقالوا: أن التقدير لا يثبت إلا بتوقيف، ولا توقيف فيه، ولا يثبت بالرأي والتحكم، ولا نص في هذه المسألة، فوجب الرجوع فيها إلى اجتهاد الحاكم كمقادير النفقات، ولأنه يختلف بالغنى والتوسط، ولا يختلف بالقرب والبعد<sup>(١٢٦)</sup>.

وحيث لم يرد نص في ذلك، يكون مرجع التقدير إلى اجتهاد الحاكم، فيراعي في ذلك طاقة كل شخص بحسب غناه فلا إجحاف ولا مشقة، لأنه لازم للعاقلة من غير جنايتها، على سبيل الموازنة للقاتل والتخفيف عنه، فلا يخفف عن الجاني بما يثقل على غيره ويخفف به، فيفرض على أفراد العاقلة كل بحسب.

ولا بأس من الاستدلال عليه بعموم قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾<sup>(١٢٧)</sup>.

وعموم قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسَىٰ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾<sup>(١٢٨)</sup>.

أي على قدر أموالكم في الغنى والفقير.

وبهذا يترجح القول الثاني، والله أعلم.

## هل للعاقلة اليوم وجود؟

نظام العاقلة على ما فيه من عدالة وتسوية بين الجناة والمجني عليهم قد لا يكون له اليوم وجود في العالم الإسلامي إلا نادراً، وإذا وجد فعدد أفراد الأسرة يكون قليلاً يشق عليهم فرض الدية، ووجود العاقلة مرتبط باحتفاظ الناس بأنسابهم وقراباتهم، وانتمائهم إلى قبائلهم وأصولهم.

(١٢٦) انظر: المغني ١٢ / ٤٤، ٤٥، المحلى ١١ / ٥٨.

(١٢٧) سورة الطلاق آية ٧.

(١٢٨) سورة البقرة آية ٢٣٦.

أما في وقتنا الحاضر فلا شيء من هذا الترابط في معظم بلاد المسلمين، فقد يكون الإنسان لا يعرف إلا عدد قليل من قراباته.

وإذا كان الأمر بهذه الصورة، فمن يحمل دية الخطأ وشبه العمد؟

في هذه الحالة عندنا قولان:

أحدهما: تكون الدية على الجاني.

الثاني: تكون الدية على بيت المال.

فإن أخذنا بالقول الأول: ترتب عليه إهدار الدماء، إذ أكثر الجناة فقراء لا يستطيعون أن يتحملوا الدية، وهذا لا يتفق مع أغراض الشريعة التي تقوم على حفظ الدماء، والرجوع إلى الجناة وحدهم يؤدي إلى انعدام المساواة والعدالة.

وإن أخذنا بالقول الثاني: شق ذلك على بيت المال؛ لكثرة وقوع الخطأ، لكنه يحقق العدالة والمساواة، ويصون الدماء ويحقق أغراض الشريعة، وربما كان الرجوع إلى بيت المال في الدية مدعاة إلى التساهل والتهاون، وعدم الأخذ بالحيلة والحذر من وقوع قتل الخطأ، لأنه من المعلوم أن الدية بجميع أنواعها عقوبة للجاني، فإذا جعلت الدية على بيت المال زالت عقوبة الدية عن الجاني.

لكن إذا كان وضع الدية على بيت المال يحقق العدالة والمساواة وأغراض الشريعة ومقاصدها، فلا مانع من جعلها على بيت المال، وإن شق ذلك على بيت المال، فلا مانع أن يفرض على المواطنين مقداراً يسيراً من المال لا يزعجهم ولا يحسون به، يكون دخلاً لهذا الغرض؛ لأن الناس أسرة واحدة وبهذا تحفظ الدماء من الضياع.

وإن لم يمكن ذلك، فيرجع إلى أهل الديوان، كما هو قول الأمام أبي حنيفة، لكن هذا يحتاج إلى تنظيم معين من ولاية الأمر.

## المبحث السادس

### في مقاصد الشريعة من عقوبة الدية

وفيه أربع فروع:

#### الفرع الأول: في معنى المقاصد في اللغة والاصطلاح

معنى المقاصد في اللغة:

المقاصد: جمع مقصد، وهو مصدر قصد يقصد قصداً، ومادة هذه الكلمة مكونة من ثلاثة أصول. قال ابن فارس: "القاف والصاد والذال أصول ثلاثة: أحدها: بمعنى إتيان الشيء وأمه، والآخر اكتناز في الشيء، والثالث: الناقة القصيد المكتنزة الممتلئة لحماً" (١٢٩).

وقال ابن منظور: "والقصد الاعتماد، والأمر، قصده يقصده قصداً، وقصد له، واقتصدي إليه، الأمر، وهو قصدك وقصدك أي اتجأهك... والقصد إتيان الشيء" (١٣٠).

والقصد: استقامة الطريق. قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ (١٣١) أي على الله تبيين الطريق المستقيم، والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة.

والقصد: العدل، قال الشاعر:

على الحكم المأني يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصد

أي: لا يجور في حكمه بل يقصد، أي: يعدل.

---

(١٢٩) انظر: معجم مقاييس اللغة ٥/ ٩٥.

(١٣٠) انظر: لسان العرب ٣/ ٣٥٣، مادة قصد.

(١٣١) سورة النحل: ٩.

والقصد: الوسط بين الطرفين. وفي الحديث: "القصد القصد تبلغوا"<sup>(١٣٢)</sup>، أي عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل، وهو الوسط بين الطرفين.

وقال تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾<sup>(١٣٣)</sup>، وقال: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾<sup>(١٣٤)</sup> إلى غير ذلك من لمادة: قصد، وأقرب هذه المعاني لما نحن فيه هو المعنى الأول: وهو إتيان الشيء وأمه.

### معنى المقاصد في الاصطلاح:

أما عند المتقدمين: - من الصحابة والتابعين - فلم يتعرضوا لها بتعريف اصطلاحى.

أما المتأخرون، فوردت عنهم بعض العبارات الدالة على معنى المقاصد، أو بعض معناها.

فمن عباراتهم الدالة على مفهوم المقاصد ما يلي:

قال شيخ الإسلام: "الغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - سبحانه - وهي ما تنتهي إليه

مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة، تدل على حكمته البالغة"<sup>(١٣٥)</sup>.

وقال في معرض كلامه عن الإيمان بالقدر: "بل أنكر ما اشتملت عليه الشريعة من المصالح

والخاسن والمقاصد التي للعباد في المعاش والمعاد، وجعل من ذلك الشرع مجرد إضافة، من غير أن

يكون بين العلة والمعلول مناسبة وملائمة.. فهو مخطئ ضال يعلم فساد قوله بالضرورة"<sup>(١٣٦)</sup>.

(١٣٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ٧ / ١٨١ - ١٨٢.

(١٣٣) سورة لقمان: ١٩.

(١٣٤) سورة لقمان: ٣٢، وانظر: لسان العرب، مادة قصد ٣ / ٣٥٣ - ٣٥٤، أساس البلاغة للزمخشري ص ٣٦٧.

(١٣٥) فتاوى شيخ الإسلام ٣ / ١٩.

(١٣٦) انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٨ / ١٧٩، ١٨٠.



وقال: "والخلق صلاحهم وسعادتهم في أن يكون الله هو معبودهم، الذي تنتهي إليه محبتهم وإرادتهم، ويكون ذلك غاية الغايات ونهاية النهايات.. وهو الذي يجب أن يكون المراد المقصود بالحرركات" (١٣٧).

إلى غير ذلك من العبارات التي مفادها: أن المقاصد مرادة لله شرعاً؛ لأنها تحقق العبودية له سبحانه وتعالى، وتحقق مصالح العباد في الدنيا والآخرة.

وقال العز بن عبد السلام: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك".

وقال: "ولو تتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة، لعلمنا أن الله أمر بكل خير، دقه وجله، وزجر عن كل شر، دقه وجله، فإن الخير يعبر به عن جلب المصالح، ودرء المفاسد، والشر يعبر به عن جلب المفاسد ودرء المصالح" (١٣٨).

وقال: "من مارس الشريعة وفهم مقاصد الكتاب والسنة علم أن جميع ما أمر به لجلب مصلحة أو مصالح، أو لدفع مفسدة أو مفساد، أو للأمرين، وأن جميع ما نهى عنه إنما نهى عنه لدفع مفسدة أو مفساد، أو جلب مصلحة أو مصالح، أو للأمرين، والشريعة طافحة بذلك" (١٣٩).

وقال الشاطبي: "إن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً" (١٤٠).

وقال: "تكليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون ضرورية. والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية".

(١٣٧) درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٣٧٢-٣٧٣.

(١٣٨) قواعد الأحكام ٢/ ١٦٠.

(١٣٩) مختصر الفوائد ص ٢٠٩.

(١٤٠) الموافقات ٢/ ٦.

وقال: "إن الشارع قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية" (١٤١).

وقال القرافي: "هي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها" (١٤٢).

وبناء على ما سبق أقول:

إن إيجاد تعريفٍ عامٍ شاملٍ جامعٍ مانعٍ للمقاصد في جميع الأحكام الشرعية قد يكون متعذراً، وذلك لاختلاف الأحكام الشرعية بعضها عن بعض، فمقاصد العقوبات تختلف عن مقاصد الأحوال الشخصية، وهما يختلفان عن مقاصد البيوع، وهكذا.

غير أن جميع الأحكام الشرعية تتفق في المقاصد التالية:

١ - أن الأحكام الشرعية من الأوامر والنواهي كلها تتفق على أنه يراد منها العبودية لله تعالى.

٢ - أن الشارع قصد إصلاح العباد في المعاش والمعاد.

فهذان الأمران ينبغي أن ينص عليهما في تعريف المقاصد، أما ما عداهما فكما قلت.

وبناءً على ذلك نقول في تعريف المقاصد في الاصطلاح:

هي المعاني التي أرادها الشارع من التشريع، التي تتحقق منها العبودية لله، وإصلاح أمور العباد في الحياة الدنيا والآخرة.

## الفرع الثاني: مقاصد الشريعة من عقوبة الدية في العمد

من المعلوم أنه يجب في القتل العمد أو الجرح العمد القصاص، فإن عفا، أو لواء القتل، أو بعضهم عن القتل، أو عفا المجني عليه في الأطراف، سقط القصاص، وحينئذ هم مخيرون بين العفو على المال، يأخذونه من الجاني، وبين أن يتنازلوا عن المال أيضاً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ

(١٤١) الموافقات ٢/ ٦، ٨، ٣٧.

(١٤٢) انظر: الفروق للقرافي ٢/ ٣٣، تهذيب الفروق ٢/ ٤١.

الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ  
بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴿١٤٣﴾.

فكان من مقاصد الشريعة الإسلامية أن شرعت القصاص في العمد وجعلته حقاً للمجني عليه أو  
أولياؤه كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ  
مَنْصُورًا﴾ (٣٣) ﴿١٤٤﴾.

ثم جعلت أهل القتل بخير النظرين؛ استرضاء لنفوسهم وشفاء لما بها من الغيظ والألم، ثم حبيت  
إليهم العفو؛ استجلاباً لمحبة النفوس، وإبقاء على أوصار التآلف بين القلوب، وإغلاقاً لباب التقاطع  
والنفرة، فرب قاتل حتى على قريب له أو صديق فكادت جريمته تقطع أوصار الألفة والمحبة بين  
الأقارب والأصدقاء، فإذا مكن الأولياء من أخذ حقهم وصار لهم الخيار بين أن يأخذوا بثأرهم أو  
يعفوا عن الجاني صار هذا من أعظم وسائل الترابط والتلاحم، فإذا علموا ما في العفو من مرضاة الله  
تعالى وما فيه من الثواب العظيم، وما فيه من الألفة والمحبة بين الجاني والمجني عليه، رضيت نفوسهم،  
بل تشوفت إلى ما عند الله من الثواب الجزيل، فصار هذا دافعاً لهم إلى التنازل عن القصاص إلى غيره،  
أو إلى الدية؛ لأن العفو في مثل هذه الحالة يعتبر عفواً مع المقدرة، فهو كما يدل على كرم الإنسان  
وسماحته وكمال عقليته وثبات جأشه، فهو يشفي النفوس من الغيظ.

فهذا مقصد عظيم أرادته الشارع من العفو.

كما أن فيه مقصداً آخر للشارع وهو مقصد التعاون على البر والتقوى، كما قال تعالى:  
﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (١٤٥)، وإن أنسى لا أنسى أن من

(١٤٣) سورة البقرة، آية ١٧٨.

(١٤٤) سورة الإسراء، آية ٣٣.

مقاصد الشارع من عقوبة الدية التخفيف في التشريع عموماً، وفي ما نحن فيه خصوصاً، حيث نصت الآية السابقة على ذلك، فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (١٤٦).

ولا إشكال في أن العفو عن القصاص إلى الدية فيه تخفيف عظيم، وأجر من الله تعالى جزيل.

قال تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾

ومن المعلوم أن هذا العفو يكون بقبول الدية من أولياء الدم، بدلاً من قتل الجاني، ومتى قبل ولي الدم هذا ورضيه فيجب إذاً أن يطالبه بالمعروف والرضى والمودة، ويجب على القاتل أو وليه أن يؤديه بإحسان وإجمال وإكمال؛ تحقيقاً لصفاء القلوب، وشفاء لجراح النفوس، وتقوية لأوصار الأخوة والمحبة بين الأحياء، وحلول الألفة بدل البغضاء والشحناء.

وقد امتن الله على الذين آمنوا بشرعية الدية هذه بما فيها من تخفيف ورحمة، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾.

وهذا التشريع من خصائص الأمة المحمدية، استبقاء للأرواح عند التراضي والصفاء والتسامح. حقاً أن من مقاصد الشريعة من العفو إلى الدية أو مجاناً يعتبر طريقاً من طرق محاربة الجريمة، كيف لا؟ والعفو يؤدي إلى منع الجريمة في أغلب الأحوال؛ لأنه لا يتم بصورة عشوائية، بل لا يكون إلا بعد المفاوضات والصلح والتراضي وصفاء النفوس والقلوب، وزوال الأحقاد والشحناء، وخلوها من كل ما يدعو إلى الجريمة والإجرام، فالعفو إلى الدية له دور في الألفة والمحبة، ربما تعجز عن تحقيقه العقوبة، وهذا ظاهر في عالم الواقع.

(١٤٥) سورة المائدة آية ٢.

(١٤٦) سورة البقرة آية ١٧٨.

## الفرع الثالث: في مقاصد الشريعة من عقوبة الدية في شبه العمد والخطأ

من المعلوم أن من وقع في الجريمة خطأ أو شبه عمد، يختلف عن من تعمد الجريمة. ذكرت أن من وقع في الجريمة عن طريق شبه العمد أو عن طريق الخطأ أن عليه الدية مغلظة في شبه العمد مخففة في الخطأ، والتغليظ والتخفيف لا دخل له في العدد، إذ العدد ثابت وهو مائة من الإبل، وإنما يكون في أنواع الإبل وأسنانها وذكرت أن الدية في شبه العمد على العاقلة، وإن خالف بعض أهل العلم في ذلك، وفي الخطأ على العاقلة بلا خلاف.

وقصد الشارع من وراء تحميل العاقلة للدية الرفق بالجاني، وتخفيفاً وتسهيلاً عليه، إذ لو انفرد بها لشق عليه ذلك مشقة عظيمة، وقد لا يستطيع تحملها، من أجل هذا جعل الشارع الدية على العاقلة من باب المواساة، والعاقلة لا يلحقها بذلك ضرر، خاصة إذا كان عددهم كثير، ولم يقصد الشارع الإضرار بالعاقلة، بل تكلف من المال بالقدر الذي لا يجحف بها ويشق عليها، لأنها ألزمت بذلك من غير جنائية، على سبيل المواساة للجاني والتخفيف عنه، فلا يخفف عن الجاني بما يشق على غيره ويجحف به، ولو كان الإجحاف مشروعاً لكان الجاني أحق به؛ لأنه جزاء جريمته.

قال الموفق: "تجب - أي الدية - على غير الجاني على سبيل المواساة، فاقترضت الحكمة تخفيفها عليهم" (١٤٧).

ثم أننا نجد أن الشارع رحيم ودود لم يحمل العاقلة إلا شيئاً يسيراً جداً، ولربما كان فرضه على أفرادها من جهة الحاكم من باب التسهيل والتيسير، فيفرض على كل شخص ما يسهل عليه ولا يؤذيه.

ثم إن من رحمة الله: أنه ليس على الفقير، ولا على المرأة، ولا على الصبي، ولا على زائل العقل شيء من الدية؛ لأن تحميل الفقير إجحاف به، والمرأة والصبي والمجنون ليسوا من أهل النصرة.

ومن المعلوم أن تحميل العاقلة للدية استثناء من القاعدة الشرعية العامة وهي قوله تعالى: ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (٣٨) ﴿١٤٨﴾.

(١٤٧) انظر: المغني ١٢/ ١٧.

(١٤٨) سورة النجم، آية: ٣٨.

والمسوغ لهذا الاستثناء مقصد شرعي عظيم، وهو تحقيق العدالة والمساواة، ولضمان الحصول على الحقوق.

ويمكن أن نحمل مقاصد الشريعة في تبرير هذا الاستثناء من القاعدة بالنقاط التالية:

١ - لو تحمل كل مخطئ وزر عمله عملاً بالقاعدة، لترتب على ذلك تنفيذ العقوبة على الأغنياء دون الفقراء، ويلزم من ذلك أن يحصل المجني عليه أو وليه على كامل الدية إن كان الجاني غنياً، وعلى بعضها إن كان متوسط الحال، أما إذا كان الجاني فقيراً - وهم غالب الناس - فلا يحصل على شيء من الدية.

وبهذا تنعدم العدالة والمساواة بين الجناة، فكان الاستثناء من القاعدة يتفق مع مقاصد الشريعة العامة من المساواة والعدالة.

٢ - أنه من المعلوم أن الدية كثيرة تفوق في العادة عن ثروة الفرد العادي، فلو طبقنا القاعدة، وتحمل الجاني وحده الدية، لكان ذلك مانعاً من حصول المجني عليهم على حقوقهم، فكان الاستثناء من القاعدة هو الضمان الذي يضمن الحقوق المقررة إلى أصحابها، قال الموفق: "ودية الآدمي كثيرة فيجأها على الجاني في ماله يحفف به، فاقتضت الحكمة إيجأها على العاقلة على سبيل المواساة للقاتل، والإعانة له تخفيفاً" (١٤٩).

٣ - أنه لا يخفى على عاقل مدى الترابط بين أفراد الأسرة القائم بطبيعته على التناصر والتعاون، وأن كل فرد من أفراد الأسرة يشعر بوجوب مناصرته، لبقية أفراد أسرته، وبوجوب التعاون بينهم بعضهم من بعض، فكل واحد منهم يدافع عن الآخر بكل ما يستطيع، وبناء على وجوب هذه المناصرة والتعاون بينهم وجب تحميل أفراد العاقلة نتيجة الخطأ أو شبه العمد، وهذا التحميل للعاقلة هو بعينه التعاون والتناصر، فكل ما وقع جريمة من جرائم الخطأ اتصل الجاني بعاقلته، واتصل أفراد العاقلة بعضهم ببعض، وتعاونوا على جمع الدية وأخرجوها من أموالهم، فإذا وزع الكثير على العدد الكثير صار الكثير قليلاً لا يضر أفراد الأسرة، بل يفتخرون بهذا التعاون والتناصر ونظراً لكثرة وقوع الخطأ بين الناس يكون التعاون والاتصال والتناصر بين أفراد العاقلة مستمراً ومتجدداً، بل إننا نرى في

هذه الأزمنة أن بعض الأسر يضعون صندوقاً - ويفتخرون به - الغرض منه التعاون على دفع حاجات أفراد الأسرة، ولا إشكال أن من أهم حاجات الأسرة دفع الدية إذا وقع القتل الخطأ من بعض أفرادها.

وبهذا يظهر مقصد الشارع من إيجاب الدية على العاقلة.

٤ - لا إشكال في أن الله تعالى رغب في التيسير والتخفيف في جميع المجالات، ما لم تنتهك الحرمات، بل إن التخفيف في الشريعة مقصد سامي، ولا يخفى على أحد ولا إشكال أن إيجاب الدية على أفراد العاقلة في الخطأ فيه تخفيف عن الجاني ورحمة به، وليس فيه غبن ولا ظلم لغيرهم، لأن الجاني الذي تحمل عنه العاقلة اليوم دية جريمته ملزماً بأن يتحمل غداً نصيبه من دية خطأ فرد من أفراد أسرته، وما دام أن كل فرد من أفراد العاقلة معرض للخطأ فما دفعه اليوم سيدفع عنه غداً، والمصلحة في هذا ظاهرة، وبهذا يتحقق مقصداً آخر من مقاصد جعل الدية على العاقلة، وبهذه النقاط وغيرها يتبين مدى مقصد الشارع من الاستثناء من القاعدة العامة وهذا الاستثناء يحقق الشفقة والرحمة والمساواة والعدالة والتخفيف والتيسير، ويحفظ الدماء من الضياع، ويضمن الألفة بين أفراد الأسرة.

### الفرع الرابع: مقاصد الشريعة من عقوبة الكفارة

لما كانت الكفارة عقوبة أصلية في الخطأ وشبه العمد، وعقوبة بدلية في العمد، كان من المناسب أن نبين مقاصد الشريعة من عقوبة الكفارة.

ذكرت أن معنى الكفارة هو الستر والتغطية، وتكفير السيئات وتطهير المسلم من درن المعصية، وتطهير المسلم وتنقيته من الذنوب مقصد من مقاصد الشارع، لذلك شرعت التوبة، بل حث الشارع عليها، ومن وسائل تكفير الذنوب ورفع الدرجات عند الله مشروعية الكفارات، فالكفارات شرعت لحو السيئات، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ (١٥٠).

فالأية دلت على أن من تصدق بالقصاص متطوعاً مبتغياً الأجر والثواب من عند الله تعالى فصدقه كفارة لذنبه، يحط الله بها عنه خطاياها ويرفع بها من درجاته.

ولا فرق في ذلك بين أن يكون المتصدق هو ولي الدم في حالة القتل، والصدقة تكون بأخذ الدية مكان القصاص، أو بالتنازل عن الدية والدم معاً، وهذا من حق الولي، إذ العقوبة والعفو متروكاً له، ويبقى للإمام تعزيز القاتل بما يراه، أو هو صاحب الحق في حالة الجروح كلها، فيتنازل عن القصاص، فمن تصدق به - سواء كان هو الولي أو صاحب الحق - فصدقته كفارة لذنبه.

وكثيراً ما تستجيش هذه الدعوة إلى السماحة والعفو وتعليق القلب بعفو الله ومغفرته نفوساً لا يغنيها العوض المالي، ولا يسلبها القصاص ذاته عمن فقدت، فماذا يعود على ولي المقتول من قتل القاتل؟ أو ماذا يعوضه من مال عمن فقد؟

إنه غاية ما يستطيع في الأرض لإقامة العدل وتثبيت الأمن، ولكن تبقى في النفس بقية لا يمسح عليها إلا تعليق القلوب بالعوض الذي يجيء من عند الله.

ويروي الإمام أحمد عن أبي السفر قال: "كسر رجل من قريش سن رجل من الأنصار، فاستعدى عليه معاوية رضي الله عنه، فقال: معاوية استرضيه، فألح الأنصاري، فقال معاوية: شأنك بصاحبك، وأبو الدرداء رضي الله عنه جالس، فقال أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من مسلم يصاب بشيء من جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به درجة أو حط به عنه خطيئة" فقال الأنصاري: فإني قد عفوت" (١٥١).

وهكذا رضيت نفس الرجل واستراحت بما لم ترض من مال معاوية الذي لوح له به للتعويض. تلك شريعة الله العليم بخلقه، وبما يحيك في نفوسهم من مشاعر وخواطر، وبما يتعمق قلوبهم، ويرضيها ويسكب فيها الاطمئنان والسلام من الأحكام (١٥٢).

والمقصود أن من مقاصد الشريعة من الكفارة تكفير الذنوب، كما جاء في الحديث - السابق - ، وأن الشارع جعل العتق خصلة من خصال الكفارة، ورتب عليه الثواب الجزيل، وأنه من أفضل الأعمال بما يحصل به العتق من النار. ودخول الجنة.

(١٥١) أخرجه الترمذي في كتاب الديات، باب ما جاء في العفو ١٤ / ٤، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا أعرف لأبي السفر سماعاً من أبي الدرداء رضي الله عنهما وأبو السفر اسمه سعيد بن أحمد ويقال ابن محمد الثوري. وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٦ / ٤٤٨. (١٥٢) انظر: في ظلال القرآن ٢ / ٨٩٩، ٩٠٠.



## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وله الشكر على ما تفضل به من التيسير في البدء والختام، وبعد: لعلي في هذه الخاتمة أشير إلى بعض نتائج هذا البحث المختصر باختصار...

### تبين في المبحث الأول ما يلي:

- ١- إن الدية هي المال المدفوع للمجني عليه، وإن الأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع.
- ٢- أن الراجح أن الإبل هي الأصل في الديات فقط، وإن مقدارها مائة، وإن ما عداها من الذهب والفضة والبقر والغنم والحلل قيم وليست بأصول.

### ٣- تبين في المبحث الثاني ما يلي:

- ١- أن الدية في القتل العمد في مال الجاني، فلا تحملها العاقلة.
- ٢- أن دية العمد مائة من الإبل مغلطة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها.

- ٣- وفي المبحث الثالث تبين: أن الراجح في أن الدية تجب في شبه العمد على العاقلة، وليست في مال الجاني.

### ٤- وفي المبحث الرابع تبين ما يلي:

- ١- أن الإجماع منعقد على أن الدية في القتل الخطأ على العاقلة.
- ٢- أن الكفارة لا تحملها العاقلة وإنما هي في مال الجاني.
- ٣- أن الراجح أنه لا كفارة في القتل العمد.

### في المبحث الخامس: تبين ما يلي:

١- أنه لا خلاف في أن العاقلة هم العصابات، وأن غيرهم من الأخوة من الأم، وسائر ذوي الأرحام والزوج ونحوهم ليسوا من العاقلة. أما الآباء والبنين ففي جعلهم من العاقلة خلاف.

٢- أن العاقلة لا تحمل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً، وأنها أيضاً لا تحمل ما دون ثلث الدية على الراجح.

٣- أن مرجع الدية في الحلول والتأخير على العاقلة- إلى الحاكم.

٤- الراجح أن الدية تقسم على أفراد العاقلة الأقرب فالأقرب كالإيراث.

٥- تبين أن الراجح أن مقدار ما يحمله كل فرد هو ما يطيقه بلا مشقة، إذ هو غير مقدر بمقدار معين في الشر؛ فيكون مرجع ذلك إلى الحاكم.

٦- في حالة عدم وجود العاقلة تجعل على بيت المال إذا لم يشق عليه.

في المبحث السادس: تبين أن من مقاصد الشريعة من عقوبة الدية ما يلي:

١- أن من مقاصد الشريعة أن شرعت القصاص في العمد، وجعلت أهل القتل بخير النظرين؛ باسترضاء لنفوسهم، وشفاء ما بها من الغيظ، ثم حبب إليهم العفو استجلاباً لمحبة النفوس، وترتيب الثواب عليه من عند الله، فالعفو يعتبر طريقاً من طرق محاربة الجريمة؛ لأنه لا يكون إلا بعد المفاوضات والصلح والتراضي، وشفاء النفوس والقلوب من الأحقاد...

٢- إن من مقاصد الشريعة من تحميل العاقلة للدية الرفق بالجاني، والتخفيف عليه، إذ لو انفرد بها لشق عليه ذلك.

٣- إن من مقاصد الشريعة من الكفارة: تطهير المسلم نفسه من الذنوب.

و صلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.